



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص إدارة أعمال

بعنوان:

آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

من إعداد الطالبتين:

❖ كندة بلمسعود

❖ نسرين بلكعلول

| لجنة المناقشة | |
|---------------|---------------------------|
| رئيسا | الأستاذ (ة): |
| مشرفا | الأستاذ (ة): رحمانى يمينة |
| ممتحنا | الأستاذ (ة): |

الموسم الجامعي: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تنزل الخيرات
والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات نحمد ونشكر الله عز
وجل الذي وفقنا في إتمام البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية
والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "رحماني يمينة" على كل ما
قدمته لنا من معلومات وتوجيهات ونصائح قيمة ساهمت في إثراء موضوع
دراستنا هذه في جوانبها المختلفة.

كما نتفضل بالشكر الجزيل لكل موظفي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
لولاية برج بوعرييج على التسهيلات التي قدموها لنا

فنقول لكل من أعاننا أعانكم الله

وجزاكم الله كل خير وأنا لله لكم الطريق

بلمسعود كنزة
بلكعلول نسرين

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من وضع المولى _ سبحانه وتعالى _ الجنة تحت قدميها ووقرها في
كتابه العزيز

(أمي العزيزة)

إلى روح أبي الطاهرة (رحمه الله)

إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله

إلى زوجي الغالي حفظه الله

إلى صديقاتي اللواتي اجلهم واحترمهم

إلى صديقتي نسرين بلكلول التي شاركتني هذه المذكرة حفظها الله

إلى كل من سلك طريق العلم

بلمسعود كنزة

إهداء

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله " الأعراف
أول شكري هو لله رب العالمين الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى
احمده واشكره على نعمه وحسن عونه، واصلي واسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين
صلوات ربي وسلامه عليه

بعد رصيد علمي أحرزته واسمى مكسب اعترز به، هو كل ما بحوزتي اهديه
إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من سهرت الليالي تنير دربي، إلى من تشاركني
افراحى إلى نبع العطف والحنان إلى اجمل ابتسامة في حياتي النارو عامرة في الوجود " امي
الغالية"

إلى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى الذي لم يبخل علي باي سئالي
من سعى لاجل راحتى ونجاحي، إلى اعظم واعز رجل في الكون "ابى العزيز"
إلى روح من فقدتها ولا زالت تعيش في قلبي البامى الثانية واختى الغالية "اسماء" رحمها
الله واسكنها فسيح جنانه

وإلى ركيذتي وسندي والذراع الواقى إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار اخوة فعرفوا
معنى الاخوة اخوتى الاحباء "خليل، يوسف"
إلى زوجاتى اخوتى "حليمة، سارة"

إلى الأشبالي الاحباء "عزيز، أمين، إسحاق، أسماء، أحمد زكي، تيم"
إلى صديقتى ورفيقة دربي كنزة بلمسعود التى شاركتنى هذه المذكرة حفظها الله ورعاها
إلى عشرة الاحباب صعب علي محو ذكراهم إلى من قاسموني أحلى الأيام ووجدت فيهم
اسمى معانى الأخوة والصدقة صديقاتى اللواتى احترمهم
إلى كل مسلم سلك طريق الحق وحمل رسالة الصدق.

نسرين بلكلول

فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتوى |
|--------|--|
| | الشكر |
| | الإهداء |
| | فهرس المحتويات |
| | فهرس الجداول |
| | فهرس الأشكال |
| ١-٥ | مقدمة |
| | الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها |
| 02 | تمهيد |
| 03 | المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 03 | المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 11 | المطلب الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 15 | المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 18 | المبحث الثاني: آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 18 | المطلب الأول: هيئات وهياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 22 | المطلب الثاني: وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 25 | المطلب الثالث: المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 28 | خلاصة الفصل |
| | الفصل الثاني: عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة ANADE |
| 30 | تمهيد |
| 31 | المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية |
| 31 | المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومهامها |
| 34 | المطلب الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وهيكلها التنظيمي |
| 35 | المطلب الثالث: صيغ الدعم المالي المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية |

| | |
|----|--|
| 37 | المبحث الثاني: مساهمة الوكالة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 37 | المطلب الأول: مختلف المشاريع والقطاعات التي تمولها الوكالة |
| 39 | المطلب الثاني: دراسة إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية |
| 50 | خلاصة الفصل |
| 52 | خاتمة |
| 56 | قائمة المراجع |
| | الملخص |

فهرس الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|--|-------|
| 09 | تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أوجه النشاط | 01 |
| 36 | التمويل الثلاثي في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية | 02 |
| 36 | التمويل الثنائي في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية | 03 |
| 39 | جدول يمثل المشاريع الممولة حسب القطاع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج، لمجموع السنوات 2010-2020 من سنة | 04 |
| 40 | حصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع لسنة 2010 إلى سنة 2020 | 05 |
| 42 | حصيلة عدد المشاريع الممولة لسنة 2010 إلى 2020 | 06 |
| 44 | حصيلة عدد المشاريع حسب صيغة التمويل من سنة 2010 إلى سنة 2020 | 07 |
| 46 | حصيلة المشاريع الممولة حسب مراحل التمويل (إنشاء وتوسعة) | 08 |
| 48 | حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2010-2020 | 09 |

فهرس الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|---|-------|
| 35 | مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ولاية برج بوعريريج | 01 |
| 41 | تمثيل بياني لحصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع لسنة 2010 إلى سنة 2020 | 02 |
| 44 | دائرة نسبية تمثل مناصب الشغل من سنة 2010 إلى سنة 2020 | 03 |
| 45 | تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل الذاتي والثلاثي والثنائي من سنة 2010 إلى سنة 2020 | 04 |
| 47 | تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب مراحل التمويل من سنة 2010-2020 | 05 |
| 49 | تمثل بياني لحصيلة المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2010 إلى سنة 2020 | 06 |

المقدمة

تعتبر المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي لنمو اقتصاديات الدول حيث أنها تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، كما تساعد الدولة على تعزيز الاقتصاد وتقليل المدفوعات الخارجية وتنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات ومساهمتها في جذب المدخرات المحلية في القيمة المضافة، وتعتبر من أهم الوسائل الفعالة لإحداث الانتعاش الاقتصادي من خلال سهولة تكيفها ومرونتها وقدرتها التنافسية وغزو الأسواق الأجنبية.

كما تشكل هذه المؤسسات مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي حيث أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها، والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي عامة وعلى الصعيد المحلي خاصة.

أصبح تحقيق التنمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهونا بمستوى أدائها وتحقيقها لمستويات عالية من الأداء يتعرض لجملة من الصعوبات والمشاكل والتي تؤدي إلى التقليل من أهميتها كالمشاكل الإدارية والتنظيمية ومشاكل متعلقة باليد العاملة غير المؤهلة، هذا فيما يتعلق بالبيئة الداخلية من جهة ومن جهة أخرى ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشاكل التسويق والمشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا خاصة المشاكل المتعلقة بالحصول على مصادر التمويل المختلفة والتي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجزائر كغيرها من الدول أولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في بناء اقتصادها فأنشأت من خلالها الوكالات والهيئات الداعمة لها والتي تلعب بدورها دورا هاما في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين الوكالات التي تم إنشائها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي تم تحويل اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صندوق ضمان القروض، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، كما اعتمدت على برامج لتأهيلها لبيئة أكثر تنافسية لكن في المقابل هناك عراقيل تعيق مسارها واكبر إشكال يواجهها إشكالية التمويل خاصة أثناء فترة الإنشاء حيث قامت الجزائر باتخاذ الإصلاحات لحل المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تلك الوكالات.

مقدمة

انطلاق مما سبق وعلى ضوء ما تقدم تتبلور أبعاد الإشكالية التي نطرحها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE لولاية برج بوعريريج في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ويتفرع عن هذا الإشكال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماذا يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2. ماهي الآليات التي يتم بها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3. ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة

نظرا للدور الذي تلعبه الفرضيات في تحديد معالم البحث وتوجيهه التوجيه السليم باعتبارها إجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي ونجاحها يعد عاملا مهما في تطويرها.
- تتعدد وتختلف آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل الذاتي والتمويل الخارجي عن طريق هياكل الدعم والمؤسسات المالية.
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال توفير كل حاجيات المجتمع، القضاء على البطالة، زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

أسباب اختيار الموضوع:

1. الموضوع يدخل ضمن مجال اهتمامنا الدراسي علوم تسيير تخصص إدارة أعمال.
2. الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع لأنه موضوع حيوي ويحظى بالاهتمام.
3. التعرف على آليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة

4. التفكير في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هذه الهيئات لتمويل هذه المؤسسات.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه أن هناك قطاع مهم وحيوي وذو تأثير فعال على الأفراد والمجتمعات ألا وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تكمن أهميته في القدرة على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعريريج في خلق مؤسسات اقتصادية للعمل على التنمية المحلية وكذا تسعى السلطات إلى دعم هذا القطاع عن طريق وضع وكالات لتمويلها وبالتالي توفير مناصب شغل.

أهداف البحث:

- تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأهمية الاقتصادية والاجتماعية وخصائصها.
- التعرف على الهيئات والهيكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كهيكل لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج البحث:

بما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد لنا نوع المنهج المتبع وبهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري من اجل الإلمام بالجوانب النظرية لعناصر الموضوع من خلال معالجة موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في الجزء التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة والذي يتضمن إسقاط ميداني على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE بولاية برج بوعريريج وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات حول هاته الوكالة وتحليلها للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات البحث.

مقدمة

حدود الدراسة:

الإطار الزمني: حاولنا تركيز اهتمامنا على الفترة الممتدة من 2010-2020 على حصيلة واهم أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

الإطار المكاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية برج بوعريريج.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات البحثية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جوانب متعددة وفيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

- **الدراسة الأولى:** بن حراث حياة "سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

قدمت فيه الباحثة دراسة شاملة لما شهده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على مختلف آليات الدعم والتمويل المنتهجة من طرف الدولة من خلال دراستها ومحاولة تقييم نتائجها من اجل التعرف على التطورات الرئيسية في حجمها ومساهمتها كما قدمت أهم صيغ التمويل المعتمدة والملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما قامت بدراسة سياسة التمويل المنتهجة في الجزائر والموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقييمها بالإضافة إلى أهم الوسائل الممكن اللجوء إليها من اجل ترقية ودعم بيئة أعمال المؤسسات.

- **الدراسة الثانية:** قريشي قاسم، شرفاوي رشيد "آلية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016

مقدمة

تناولت هذه الدراسة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها والخصائص التي تتميز بها بالإضافة إلى واقع هذه المؤسسات في الدول النامية والمتقدمة إضافة إلى التمويل ومختلف مصادره المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإجراءات التي أقيمت في سبيل دعمها.

• الدراسة الثالثة: محواس نعيمة "آلية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، بالمسيلة، 2020/2019.

تناولت هذه الدراسة مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والتعرف على الهياكل والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تطرقت إلى دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كهيكل لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحديد الصعوبات والعوائق التي تواجههم.

منهج الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول المتعلق بالجانب النظري مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول تناولنا فيه ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المبحث الثاني تم التركيز على آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني والمتعلق بالجانب التطبيقي فقد شمل حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى ضوء هذه الدراسة فقد قسمناها إلى مبحثين

المبحث الأول بعنوان تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مساهمة الوكالة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام بالغ من قبل مخططي السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامية على حد سواء، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق فتح آفاق العمل وتوفير مناصب الشغل وخلق الثروة لهذه الدول، وهذا ما أكدته العديد من تجارب بعض الدول الرائدة مثل كندا واليابان إذ أن تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد حقق لها قفزة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

حيث يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالأنشطة الإنتاجية، وعلى الرغم من الخصائص والمميزات التي تتسم بها هذه المؤسسات إلا أن مشكلة التمويل تبقى العائق الأكبر أمام تطور هذا القطاع إضافة إلى العديد من العوائق والصعوبات التي تواجهها مما يؤثر سلبا على نشاطها ودورة حياتها.

وبغرض الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث نتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني فخصص لتقديم آليات دعم هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التطرق إلى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد بعض المفاهيم حيث تختلف الآراء حول وجود تعريف شامل ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باختلاف اقتصاديات الدول حسب إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية وكذا مكانتها في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبح في الوقت الحاضر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستخدم استخداما واسعا في التشريعات القانونية والحياة الاقتصادية في مختلف الدول والمنظمات العالمية، ورغم هذا الانتشار والاستعمال الواسعين إلا أن الباحثين لم يتفقوا على تعريف موحد وشامل لهذا النوع من المؤسسات. لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى صعوبات تحديد المفهوم وإلى القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات ثم نستخلص جملة من المعايير التي تم الاستناد عليها لتمييز هذه المؤسسات عن باقي المؤسسات ثم نحاول في الأخير ذكر التعاريف المطبقة في بعض البلدان المتقدمة والنامية ومن بينها التعريف المعتمد في الجزائر.

1. العوامل التي ساهمت في صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لعل من أهم العوامل التي أدت إلى صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:

1.1. العوامل الاقتصادية

أ. **اختلاف مستويات النمو:** يتمثل هذا الاختلاف في التفاوت في درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية والذي يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة من حيث التقدم التكنولوجي بالإضافة إلى وزن الهياكل الاقتصادية في هذه الدول، وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة الصغيرة في الدول المتقدمة كاليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع آخر يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية كالجزائر أو تونس، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية

الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسة تعتبر كبيرة في الدول النامية كالجائر مثلا يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو صغيرة في دولة صناعية كالإيابان.¹

ب. تنوع النشاط الاقتصادي: تصنف المؤسسات حسب طبيعة نشاطها إلى ثلاثة قطاعات رئيسية، حيث يضم القطاع الأول مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل الطبيعة كالزراعة والصيد واستخراج الخامات في نشاطها الرئيسي، أما القطاع الثاني فيشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل وإنتاج السلع، في حين أن القطاع الثالث يشمل المؤسسات الخدمائية كالنقل والتوزيع والتأمين وغيرها.

وباختلاف النشاط الاقتصادي من قطاع إلى آخر يختلف التنظيم الداخلي والهيكلية المالية للمؤسسات وتتضح الاختلافات عند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري، فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع والحقوق لان نشاطها يركز على عناصر دورة الاستغلال، كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال قد تستغني عنه المؤسسة التجارية وفيما يخص التنظيم الداخلي فان طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار، بينما نجد العكس في المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط ولهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة وذلك بسبب حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعدد تنظيمها.²

ت. تنوع فروع النشاط الاقتصادي: تتفرع الأنشطة الاقتصادية حسب طبيعتها إلى عدة أنشطة فرعية مختلفة فنجد أن النشاط الصناعي يتفرع إلى قطاع الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية التي تتفرع بدورها إلى الصناعات الغذائية والكيمياوية وغيرها. أما قطاع الخدمات فقد ينقسم إلى كثير من الفروع منها القطاع الصحي وقطاع النقل الذي يتفرع إلى النقل البري والنقل البحري والنقل الجوي.

¹ هالم سليمة، هينات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017، ص 18.

² زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي - أم البواقي -، 2011-2012، ص 16.

ومما لا شك فيه أن هذه المؤسسات تختلف حسب النشاط الذي تمارسه من حيث متطلباتها من اليد العاملة ومعدات الاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع النقل البحري قد تصنف كمؤسسة كبيرة في قطاع النقل البري لهذا يتسبب اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية إلى اختلاف تحديد المؤسسات الصغيرة العاملة في نفس القطاع.¹

2.1. تعدد المعايير المستعملة في التعريف:

الشائع في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الاعتماد على مجموعة من المعايير وعليه تم الاتفاق على تبني مجموعتين من المعايير (كمية ونوعية) لتحديد الحجم والمفهوم الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رغم الاتفاق على هذه المعايير إلا أن الحدود المعتمدة في التعريف تختلف من دولة إلى أخرى.

أ. المعايير الكمية:

تتمثل المعايير الكمية أساسا في:

❖ **معيار عدد العمال:** يعتبر معيار عدد العمال احد المعايير الأساسية والأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسات نظرا لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة، لكن لا يوجد اتفاق عام حول عدد العمال الواجب تواجدهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يختلف من دولة إلى أخرى، كما أن عدد العمال ليست الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية بل يوجد متغيرات اقتصادية ذات اثر كبير على حجم المؤسسة كحجم الإنتاج والمعدات التقنية وأيضا لا يعكس هذا المعيار الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة لكنها توظف عدد قليل من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أن هناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية قليلة لكنها توظف عدد كبير من العمال ولا يمكن إدراجها ضمن هذا القطاع وعليه الاعتماد على هذا المعيار لوحده لتحديد حجم المؤسسات قد لا يسهل المقارنة على النطاق الدولي

¹ فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018 ص 5.

لاختلاف نوعية العمل من بلد لآخر ومهما يكن فان لهذا المعيار استخداما واسعا لدى العديد من الدول¹.

لـ **معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار**: يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار احد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أنها: "تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف لكون هناك بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على تكثيف عدد الأعمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى².

لـ **معيار رقم الأعمال**: يعتبر رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفاتها من حيث الحجم ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية. كما يمكن تصنيف المؤسسات باستخدام مؤشرات مركبة مثل نسبة رأس المال إلى العمل (معامل رأس المال) أو نسبة المبيعات إلى رأس المال أو مؤشرات ترجيحية يستخدم في تركيبها أكثر من عاملين، مثل رأس المال وعدد العاملين وإجمالي المبيعات السنوية حيث يتم احتساب نسبة كل عنصر بقسمة إجمالي قيمته على مستوى النشاط الصناعي وتتم بعد ذلك عملية ضرب هذه النسب للحصول على المؤشر الترجيحي³.

ب. المعايير النوعية

تهتم هذه المعايير بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا على عناصر التشغيل الرئيسية مثل: نمط الإدارة والتقنية المستخدمة، وتفيد في تحليل الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات في هذا القطاع في تحقيق التنمية المحلية ومن بين هذه المعايير ما يلي:

¹ بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2012-2013، ص 4.

² مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط، حالة ولاية تبسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2008، ص 4.

³ بن قصير إيمان، مساهمة اليقظة الاستراتيجية في تبني التسويق الأبتكاري داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015-2016، ص 136.

للـ **المعيار القانوني**: يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المؤسسات الفردية والعائلية شركات التضامن، شركات التوصية بالأسهم، والتوصية البسيطة، شركات المحاصة إضافة إلى شركات المهن الصغيرة الإنتاج والحرفية وصناعة الخشب والأثاث والمنسوجات وإنتاج وبيع الخضر والفواكه مكاتب السياحة الفنادق.¹

للـ **معيار طبيعة الإدارة وتنظيم المؤسسة**: اعتمادا على هذا المعيار نجد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بسبب صغر حجمها تختلف من ناحية طبيعة إدارتها وتنظيمها الداخلي عن المؤسسة الكبيرة، فمن حيث الإدارة نجد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اغلب الحالات تدار وتسير من طرف مالكيها وذلك من جميع نواحي ومجالات عملها سواء إدارة الإنتاج والعمليات أو التسويق أو التمويل أو إدارة الموارد البشرية، كما انه ومن حيث تنظيمها المتبنى نجده في الغالب يتميز بالبساطة ويفتقر للأسس العلمية النظرية المتوفرة في هذا المجال.²

للـ **معيار الانتشار في السوق**: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي حصتها في السوق محدودة وهدفها قد يمكن في توسيع درجة الانتشار وليس التمرکز في قطاع سوقي واحد.³

للـ **معيار الاستقلالية**: وتعني بها استقلالية الإدارة والعمل فقرارات المؤسسة تتخذ من طرف مديرها أو مالكيها دون أي تدخل من أطراف أو هيئات خارجية أخرى وصاحب أو أصحاب المؤسسة يتحملون مسؤولياتهم كاملة اتجاه الغير.⁴

¹ فاطمة الزهراء عايب، حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018-2019، ص7.

² مزهود هشام، إدارة التكاليف داخل المؤسسة الصناعية والمتوسطة في ظل تبني مدخل إعادة الهندسة حالة مؤسسات المناطق الصناعية لولاية سطيف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018-2019، ص 163.

³ بن حراث حياة، مرجع نفسه، ص 5 .

⁴ الطيب داودي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الواقع والمعوقات"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011 ص 62.

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول:

بعدما تطرقنا لأهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نستعرض الآن بعض التعاريف حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدمة من طرف بعض الهيئات والمنظمات الدولية.

أ. **تعريف الاتحاد الأوروبي:** قامت المفوضية الأوروبية بإصدار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1996 بأخذ بعين الاعتبار البرامج الموجهة والمعاملة التفضيلية وبرامج الإعانة والدعم الموجه وغيرها، واعتمد على معايير كمية هي عدد الموظفين، رقم الأعمال، حجم الموازنة فاعتبر كل:

- ✓ مؤسسة مصغرة من توظف أقل من 9 عمال
- ✓ والمؤسسة الصغيرة من توظف أقل من 49 عامل
- ✓ المؤسسة المتوسطة من توظف أقل من 249 عامل

رقم الأعمال:

- ✓ مؤسسة صغيرة أقل من 7 مليون يورو
- ✓ متوسطة أقل من 40 مليون يورو

حجم الموازنة:

- ✓ مؤسسة صغيرة أقل من 5 مليون يورو
- ✓ المتوسطة أقل من 27 مليون يورو¹

ب. **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيبدو":** تعرف بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعاها طويلة الأجل وقصيرة الأجل كما يتراوح عدد العاملين بها ما بين (10-50) عاملاً².

ت. **تعريف اليابان:** تعتبر اليابان من الدول الرائدة التي اعتمدت على بناء اقتصادها بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت أول خطوة تخطوها اليابان في مجال تنمية وتطوير هذه المؤسسات هي وضع تعريف واضح ومحدد لها من خلال القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة

¹ لبيهار لويزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة قطاع السياحي في الفترة، 2005-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018 ص14.

² بن عاشور ليلي، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة دراسة ميدانية الجزائر العاصمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2008، ص 31.

الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والمتوسطة الذي يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك وفقا لما هو مبين في الجدول.¹

الجدول رقم 1: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أوجه النشاط

| المؤسسات الصغيرة جدا | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | رأس المال المستثمر | أوجه النشاط |
|----------------------|----------------------------|---------------------|--|
| عدد العمال | عدد العمال | | |
| 20 عامل أو اقل | 300 عاملا أو اقل | اقل من 100 مليون ين | المؤسسات الصناعية والتحويلية النقل والبناء |
| 5 عمال أو اقل | 100 عاملا أو اقل | اقل من 30 مليون ين | مؤسسات التجارة بالجملة |
| 5 عمال أو اقل | 50 عامل أو اقل | اقل من 10 مليون ين | مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات |

المصدر: سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي، ص 33.

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن اليابان يعتبر مؤسسات الصناعة التحويلية النقل والبناء صغيرة ومتوسطة عندما توظف 300 عاملا أو اقل وتمتلك رأس مال مستثمر اقل من 100 مليون ين ومؤسسات تجارة الجملة فتعتبر لما تملك اقل من 30 مليون ين وتوظف 100 عاملا أو اقل أما بالنسبة لمؤسسات تجارة التجزئة والخدمات الصغيرة والمتوسطة فهي تلك المؤسسات التي تمتلك اقل من 10 مليون ين وتقوم بتوظيف 50 عاملا على الأقل.

ث. تعريف مصر: رغم انه لا يوجد تعريف رسمي شامل فقد تم الاعتماد على التعريف التالي وذلك لأغراض الإحصائية والإدارية " المؤسسات الصغيرة التي يعمل بها من 10 إلى 50 عامل ولا يزيد رأسمالها

¹ سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي، 2013-2014 ص 33.

عن 100000 جنيه مصري، وبالنسبة لوزارة التخطيط فإنها تضيف معيار آخر وهو الأخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم".¹

3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبل سنة 2001 لم يكن هناك تعريف لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر حيث قدم المشرع الجزائري تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال المادة الرابعة من القانون التوجيهي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف الذي قدمه المشرع الجزائري تم استنباطه من تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي سنة 2017 قام المشرع الجزائري بتحديث عتبات المعايير المستعملة في التعريف حيث عرفها في المادة الخامسة من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 بالشكل التالي: "هي مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات" تتميز بـ:

- ✓ تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 1 مليار دينار.
- ✓ تستوفي معيار الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بعدم امتلاك أي مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لأكثر من 25% من رأس مال المؤسسة.

لقد صنف القانون رقم 17-01 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير منها ما يتعلق بعدد العمال ومنها ما يتعلق برقم الأعمال أو الحصيلة السنوية يمكن تصنيف المؤسسات كما يلي:

- أ. المؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل ورقم أعمالها ما بين 400 مليون و 4 مليار دينار جزائري أو مجموع حصيلته السنوية ما بين 200 مليون إلى 1 مليار دج.
- ب. المؤسسة الصغيرة: هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 عاملا، ورقم أعمالها السنوي يتراوح ما بين 40 مليون دج و 400 مليون دج، أو مجموع حصيلتها السنوية يتراوح ما بين 20 مليون دج و 200 مليون دج.

¹ منصور دياب، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 48.

ت. المؤسسة المصغرة: هي تلك المؤسسة التي تشغل من شخص إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دج، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دج.

المطلب الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقل أهمية عن ضرورة تحديد مفهوم موحد لها، فهي تتميز بصفات مشتركة فيما بينها. فمن خلال هذا المطلب سنحاول إعطاء أهم الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد أشكال هذه الأخيرة.

1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تجعل الكثير من النظريات الاقتصادية المطبقة على المؤسسات الكبيرة لا تتلاءم معها وبالتالي يمكن تطبيقها عليها. يمكن إيجاز هذه الخصائص في النقاط التالية:

❖ **صغر الحجم:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤشر عدد العاملين فيها أي أنها تستخدم عدد محدودا من العاملين وفي اغلب الأحيان تهيمن المصالح الشخصية في تنظيمها مما يجعلها تتمتع بمرونة عالية والقدرة على التغيير، لأنها تملك تنظيما بسيطا لا يسمح بتخصص عال وقد تكون هذه الميزة هي أحد أسباب الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

❖ **سهولة التأسيس:** والتي تستمدتها أساسا من خاصية صغر الحجم مما يجعلها لا تحتاج إلى مستلزمات كبيرة لإنشائها سواء تعلق الأمر برأس مال المستثمر أو باليد العاملة اللازمة لانطلاق في العمل.²

¹ عربي حمزة، براق محمد، نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، السداسي الثاني، 2018، ص 20-22.

² قروش عيسى، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص 19.

لا تحتاج المؤسسات الصغيرة بالضرورة في الغالب إلى العمالة الماهرة المدربة تدريباً عالياً بالنظر لاعتمادها في الغالب على أساليب وطرق إنتاجية بسيطة وغير معقدة وهو ما يجعلها قادرة على استيعاب عدد كبير من طالبي العمل في سوق العمل.¹

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال توفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة. في المقابل نجد أن أغلبية المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية وذلك من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل المتوسط والمرتفع نسبياً مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، وبهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة من خلال توفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات.²

المرونة: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية والقدرة على التغيير هذه السمة لا تتمتع بها المؤسسات الكبيرة وذلك لأنها تملك جهازاً إدارياً وتنظيماً أكبر يجعلانها أقل قدرة على تحسس الأخطار والأخطاء ومعالجتها.³

مركز للتدريب الذاتي: نتيجة لقيام المالكين والعاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأعمال ومزاولة نشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية والمالية يجعل من هذه المؤسسات مركزاً ذاتياً للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة.⁴

¹ لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 28.

² احمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007، ص 56.

³ سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016، ص 69.

⁴ موسى بن بار، تأثير تكنولوجيا المعلومات على استراتيجيات المزيج التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية لولاية برج بوعريش، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016، ص 55.

لجودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذي جودة عالية حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، كما يساعد هذه المؤسسات على اكتساب الخبرات والاستفادة من نتائج البحث العلمي والتطور التكنولوجي وهذا ما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتخفيف التكلفة.¹

لإقامة تكامل انصب للإنتاج: هناك العديد من المناطق تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية وبذلك فإن المنتجات تصل إلى أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية طلبات المستهلكين في هاته المناطق وليتم تغطية هذا النقص هناك تنشأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون متخصصة في إنتاج وتصنيع المنتجات والتي يكون الطلب عليها بكثرة وبكميات محدودة حسب الطلب وهكذا تقوم بتغطية الطلب الناقص.²

للتساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة وفعالية المؤسسات الكبيرة في إطار المقابلة من الباطن الأمر الذي يساهم في الأخير على خلق تكامل اقتصادي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.³

2. أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك واهم هذه المعايير نجد:

1.2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها:

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أنواع:⁴

أ- **المؤسسات العائلية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية كون مكان إقامتها هو المنزل ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة، تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوارثة وتنتج منتجات تقليدية للسوق وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي.

¹ موسى بن بار، مرجع نفسه، ص 55.

² أحمد بن قطاف، مرجع نفسه، ص 58.

³ مزهود هشام، مرجع نفسه، ص 173.

⁴ سمية قندير، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 62-64.

ب- **المؤسسات التقليدية:** تشبه النوع العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو منتجات نصف مصنعة لفائدة مصنع ترتبط به بشكل تعاقد تجاري وقد تستعين ببعض أفراد اليد العاملة خارج أفراد العائلة وتعتبر هذه الصفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول كما أنها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها.

ت- **المؤسسات المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إبالأخذ بفنون الإنتاج الحديثة واستخدام تكنولوجيا التنظيم والإدارة.

2.2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها:

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تخصصها في الإنتاجا إما تنتج سلع استهلاكية أو إنتاجية أو سلع التجهيز¹

أ- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** تعمل هذه المؤسسات في مجال إنتاج السلع الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية والتي تعتبر ركيزة أساسية للمؤسسة، تحويل المنتجات الفلاحية، صناعة الجلود والأحذية والنسيج بالإضافة إلى صناعة الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته. ويرجع الاهتمام بمثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات بحيث أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

ب- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:** يضم هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة تختص في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء وفي الأخير المحاجر والمناجم. حيث تعتبر هذه الصناعات من أهم الصناعات التي تمارسها مؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب قوة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

ث- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** تتميز صناعات سلع التجهيز عن باقي القطاعات المذكورة سابقا بكونها تتطلب رأس مال اكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى

¹ مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 25.

هذا الأساس نجد أن توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا القطاع يكون ضيقا ومتخصصا جدا حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطاع غيار المستورد ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة أما الدول النامية فان هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية وتجمع بعض الآلات والتجهيزات انطلاقا من قطع غيار اغلبها مستورد كتركيب الآلات الكهربائية وأجهزة التلفاز.

3.2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا الشكل إلى¹:

أ- **مؤسسات فردية:** وهي مؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة من أرباحاً وخسائر.

ب- **مؤسسات الشركات:** هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل طرف بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ من أرباح أو خسائر في هذه المؤسسة. وتنقسم مؤسسات الشركات إلى:

✓ **شركات الأشخاص:** تعود ملكيتها إلى العديد من الأشخاص وتشتمل على شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات ذات المسؤولية المحدودة.

✓ **شركات الأموال:** هذا النوع من الشركات لا أثر للاعتبار الشخصي فيها ورأس مالها ينقسم إلى أسهم قابلة للتداول، شركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات الدول ولهذه الأخيرة أهمية كبيرة عبر مختلف الأصعدة:

¹هالم سليمة، مرجع نفسه، ص 37.

الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **توفير مناصب شغل:** تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير مناصب شغل ورغم صغر حجمها وتواضع الإمكانيات التي تتوافر عليها فإنها تجاوزت المؤسسات الكبيرة حيث العديد من الدول المتقدمة تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بدور رائد اتجاه تكوين قاعدة عريضة من العمال الماهرين والإداريين حيث تسعى هذه المؤسسات لاستخدام عمال غير مدربين حيث مع مرور الوقت يتحول هؤلاء العمال إلى عمال ماهرين مكتسبون للخبرات الفنية¹.

- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منبعاً للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بدمج السلع والخدمات المبتكرة ويرجع ذلك إلى معرفتها ما يحتاجه العمال ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد².

- **تحقيق التكامل الصناعي:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات مغذية فهي تقوم بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى لأن هذه المؤسسات ذات الإنتاج الهائل تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة حيث لا بد من وجود تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها³.

- **المساهمة في القيمة المضافة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة جوهرية في مخرجات التصنيع وتولد أكثر من 50% من القيمة المضافة في أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وبشكل بارز إيطاليا واليونان والبرتغال حيث تتجاوز نسبة المساهمة 72%⁴.

- **تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات:** أشارت الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف ما حققته المؤسسات الكبيرة حيث أكدت التجارب العملية في بعض البلدان خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية

¹بن حسان حكيم، سعدي فيصل، تبرورت علال، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالاستدامة البيئية الاجتماعية، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 6-7 ديسمبر 2017، ص 5.

²دراف محمد، آليات وهيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018، ص 12.

³قادية بن بلفاسم، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة الحقوق تخصص قانون الأعمال، 2013-2014، ص 22.

⁴بوزورين فيروز، دور إدارة الحياة الوظيفية في تحفيز العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010، ص 122.

أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي وذلك من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات.¹

- رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع نسبة مشاركة المرأة في عدة أنشطة والتي تستوعب عمالة نسائية كبيرة مثل الخياطة والتطريز وساعد هذا على الاستقلال الأمثل لليد العاملة النسائية وذلك من خلال زيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن وبالتالي التقليل من البطالة النسائية.²

¹بوزورين فيروز، مرجع نفسه، ص 122.

²هالم سليمة، مرجع نفسه، ص 52.

المبحث الثاني: آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أدركت معظم الدول وخاصة الدول النامية ضرورة وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نسيجها الاقتصادي، لما لها من تأثير كبير في تحقيق التطور الاقتصادي، وقد هدفت الدولة الجزائرية إلى توفير مناخ جيد لهذه المؤسسات من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال البرامج وهيئات التي سخرتها لتطوير هذه المؤسسات.

المطلب الأول: هيئات وهياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت الجزائر في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من الهيئات والهياكل التي تسعى إلى معالجة وإصلاح المشاكل التي تعترض نمو وبقاء هذه المؤسسات في بيئة الأعمال والتي تقلل أيضا من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني ومن أهم هذه الهيئات والهياكل نذكر:

1. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بدأت الجزائر في انتهاج سياسة خاصة لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه وبعد بروز القطاع الصناعي الخاص الذي هيمن متعامليه بقوة وشجاعة على عدة فروع اقتصادية، ومن هنا خطت الجزائر خطوة تتمثل في إنشاء هيئة عليا تشرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بها سنة 1991 ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 هدفها ترقية هذا النوع من المؤسسات وتضطلع هذه الوزارة بمجموعة من المهام تتمثل في:¹

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

¹لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة تيزي وزو، 2012، ص34.

الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد الإحصائيات اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا النوع من القطاع
- تبني سياسة لترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها والرفع من تنافسيتها.

2. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو "مؤسسة عمومية تخت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المعنوية وقد انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 "ويعتبر هذا الصندوق أول قناة متخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

من مهام الصندوق هي تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة، كما أن الصندوق يعمل على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية بما يمكنها من الحصول على مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة. كما يقوم الصندوق بالتنسيق مع مختلف هيئات دعم الاستثمار وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبالتنسيق أيضا مع برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقديم عرض متميز يتمثل في الضمان المالي المشترك موجه لفائدة المؤسسات التي استفادت من برامج إعادة التأهيل.²

¹ حازم حجلة، سعيدة بوسواك أمال، آلية دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حماة لخضر الوادي، 6-7 ديسمبر 2017، ص 6.

² حوحو فطوم، عيساوي سهام، ومان رفيعة، هياكل دعم وتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حما لخضر الوادي، ديسمبر 2017، ص 16.

3. المشاتل وحاضنات الأعمال:

تطبيقا للمادة 12 من القانون 01-18 تنشا لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات تسمى "مشاتل المؤسسات" تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي ويمكن لهذه المشاتل أن تتخذ ثلاث أشكال وهي المحضنة والتي تتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، ورشة الربط تتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية وفي الأخير نزل المؤسسات والذي يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين لميدان البحث والتطوير. هذه الأشكال الثلاثة من المشاتل تسعى لتحقيق الأهداف التالية:¹

- تطوير أشكال تآزر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.
- التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي.

4. مراكز التسهيل:

هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهدف مراكز التسهيل المؤسسات على تحقيق جملة من الأهداف التي حددها المرسوم التنفيذي رقم 03/279²

تسعى مراكز التسهيل إلى تحقيق الأهداف التالية:³

- تسهيل الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة.

¹ بوالبردعة نهلة، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 55.

² عمار زودة حمزة بوكفة، 'حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر'، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي الجزائر العدد الثاني ديسمبر 2014، ص 67.

³ لخضر محمد عبد القادر عيسى، عائشة محمد الحسن العربي، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة دولة الجزائر، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصراتة 21 سبتمبر 2019، ص 280.

- تقليص أجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.
 - إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول التطور التكنولوجي.
 - مرافقة المؤسسات وحاملي المشاريع في إنشاء مؤسساتهم للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.
- ومن مهام هذه المراكز ما يلي:

- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس إجراءات الإدارية.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مساهم المهنية.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية.
- دعم تطوير القدرة التنافسية.

4. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يسعى هذا الجهاز لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف جمعياتهم المعنية من جهة والسلطات والهيئات من جهة أخرى هذا المجلس يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أنشئ تطبيق للمادة 21 من القانون 18/01.¹

يكلف المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنجاز المهام التالية²:

- تشجيع إنشاء الجمعيات المهنية الجديدة.
- ضمان ديمومة الحوار الإيجابي بين مختلف السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بما يسمح بإعداد الاستراتيجيات تنمية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جمع المعلومات الاقتصادية ومختلف الجمعيات ومنظمات أرباب العمل وكل ما من شأنه تحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹لوكادير مالحة، مرجع نفسه، ص39

²رقيق بشرى، دور هيئات الدعم المالي في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب بالمسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2017، ص29.

المطلب الثاني: وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة أيضا بإنشاء عدة وكالات تقوم بعدة مهام الهدف الأساسي منها دعم الشباب أصحاب المشاريع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ونذكر منها ما يلي:

1. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت إثر المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ويمكن أن تحدث فروع وطنية وجهوية بناء على قرار مجلسها التوجيهي، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة وتقدم الوكالة مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال. وقد تم تغيير اسمها حاليا إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة والذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.¹

من مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ما يلي²:

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومراقبة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- توفير كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والقانوني والتنظيمي والتقني تحت تصرف الشباب والمتعلقة بممارسة أنشطتهم.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج التكوين والتشغيل.

¹ عطا الله ياسين، آليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص 130.

² المرجع نفسه، ص 131.

- تقديم الاستشارة ويدا المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 0414/ المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم.¹

تعتبر هذه الوكالة كأداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر وتتمثل مهامها الأساسية فيما يلي²:

- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة ومتابعتهم في مشاريعهم.
- منح قروض بدون فائدة.
- إقامة العلاقات مع المؤسسات المالية والبنوك وتوطيدها لتوفير التمويل اللازم والمناسب.
- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع بعض.

3. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي 188/94 المؤرخ في 6 جويلية 1994، ويهدف إلى حماية العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية نتيجة التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي، وعرف هذا الصندوق عدة محطات تخص في معظمها التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من قبل السلطات العمومية بما فيها النظام القانوني لتعويض البطالة ابتداء من سنة 1994.³

¹ حوحو فطوم، عيساوي سهام، ومان ربيعة، مرجع نفسه، ص 4.

² مرجع نفسه، ص 5.

³ يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لامتناس البطالة دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012، ص 34.

من مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ما يلي:¹

- العمل على تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من اجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب الاتفاقية
- تنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة.
- التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من قبل السلطات العمومية بما فيها النظام القانوني لتعويض البطالة ابتداء من 1994 وذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل
- مساعدة ودعم إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة.

4. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين الأجانب وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمرين أنشأت بموجب الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 22 أوت 2001 وكانت هذه الوكالة وسيلة لتشجيع الاستثمارات ومتابعة المستثمرين واهتمت نشاطاتها بمتابعة تطبيق الإطار الشرعي لتشجيع الاستثمار، أنشأت هذه الوكالة كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1993 وهي مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتؤسس في شكل شباك وحيد يضم كل الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشاريع.²

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي:³

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- الاستقبال، الإعلام، والتوجيه، والمساعدة لأصحاب المشاريع الوطنية والأجنبية.

¹ رحمة بلهادف، أهمية تفعيل نظام الاستعلام الائتماني في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة حول علاقة الاستثمار بتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير قدر مناسب من المعلومات المالية والمحاسبية، جامعة مستغانم، ص10.

² سماح أسماء، دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم تسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص85.

³ شالة وسيلة، لقرع ياسمين، دور التحفيز الجبائي في دعم المؤسسات المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة بوكالتي ANSEJ-ANDI برج بوعريش، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش 2017-2018، ص26.

- العمل على تسهيل كل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع وتجسيد شبك الموحد اللامركزي الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- تقديم الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- تخفيض أجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.
- الحرص على تنفيذ الاتفاقيات مع المؤسسات المعنية (الجمارك والضرائب) فيما يخص قرارات تشجيع الاستثمار.
- المساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتنسيق مع القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثالث: المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من كل الجهود المبذولة على مستوى الدولة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه الأخيرة تواجه مشاكل وعقبات تحد من تطورها ونموها. ومن أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1. مشاكل التمويل :

تعد مشكلة التمويل من أهم وأخطر المشاكل التي تعترض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وخاصة التمويل المصرفي التقليدي الذي يتميز بمحدوديته المتعلقة بالتكاليف والضمانات والصيغ والإجراءات وكذا محدوديته المتعلقة بالحجم.¹

2. نقص المعلومات :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الصعوبات والمشاكل التي تعيق ممارسة وتوسيع نشاطها نظرا لعدم توفر ونقص المعلومات حول الفرص الاستثمارية والذي يرجع إلى ضعف أنظمة المعلومات الاقتصادية في الدول النامية، مما يؤدي إلى الحد من الاستعمال الأفضل لقدرات المؤسسة بسبب ضياع وتقويت الفرص الملائمة، وهو يعتبر من أخطر المشاكل التي تحد من استمرارية المؤسسات

¹سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر واقعه وأهميته وشروط تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2005-2006، ص 101.

الصغيرة والمتوسطة التي تفتقد إلى التخطيط الاستراتيجي الذي يكفل لها دعائم النجاح والتطور في المستقبل.¹

3. المشاكل التنظيمية والإدارية:

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص واضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية والتسييرية وهذا راجع إلى كون هذه المؤسسات يسود عليها الطابع العائلي، حيث يتولى المالك لوحده أو مع مجموعة قليلة من الأفراد شؤون تسيير المؤسسة استنادا على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار حيث يقوم هذا المالك بكافة المهام والمسؤوليات الفنية والإدارية والتسويقية، وكذلك عدم وجود تنظيم واضح للأقسام يحدد الاختصاصات والمهام وغياب اللوائح المنظمة لسير العمل داخل المؤسسة وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك، وعليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات.²

4. نقص المهارات وتخلف طرق الإنتاج :

نجد في الدول النامية أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ذات الطابع الحرفي يتسمون عادة بسيطرة طرق التفكير والعادات التقليدية على سلوكهم والخوف من استعمال الأساليب الحديثة في الإنتاج.³

بالإضافة إلى هذه الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك عوائق أخرى نلخصها في النقاط التالية:⁴

- السياسات الاقتصادية والتوجيهات الحكومية الإدارية سواء من حيث مشكلة النقد الأجنبي، الرسوم الجمركية، قيود الاستثمار، وتراخيص العمل والاستيراد وغيرها من المشاكل الإدارية.
- الدخول غير المتكافئ إلى أسواق الأثمان والمواد الأولية والمنتجات.

¹ أحمد بن قطاف، مرجع نفسه، ص 62.

² زبير عياش، مرجع نفسه، ص 37.

³ بوروية كاتية، مرجع نفسه، ص 24.

⁴ بوروية كاتية، مرجع نفسه، ص 24.

الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ندرة الأيدي العاملة المدربة خاصة في الدول النامية.
- تفضيل العمال ذوي مهارات العمل لدى المؤسسات الكبيرة حيث الأجور والمزايا أفضل
- المشكلات التسويقية تتمثل في عدم ثبات الإنتاج من موسم لآخر مما يؤدي إلى فائض الطلب تارة وفائض العرض تارة أخرى.
- تشابه منتجات هذه المؤسسات وتمركزها في مجالات معينة من دون اخذ الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية والإقليمية في الاعتبار مما يخلق درجة عالية من المنافسة الضارة فيما بينها.
- مشكلات المواد الأولية المستوردة والمحلية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال من العديد من المشكلات منها:
 - ندرة أو ارتفاع أسعار المواد الأولية.
 - عدم الانتظام المعروض من المادة الأولية مما يجبر هذه المؤسسات على تخزين كميات منها وهذا يؤدي إلى تجميد جزء من رأس المال وتحمل تكاليف إضافية.

خلاصة:

كخلاصة لما ورد في هذا الفصل يمكن القول انه لا يمكن إيجاد مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف الآراء وجهات نظر الباحثين لهذا النوع من المؤسسات، حيث ارتبط تعريفها بجملة من المؤشرات والمعايير من بينها عدد العمال، رقم الأعمال وغيرها من المؤشرات. وبالرغم من ذلك تم تحديد عدة تعاريف من منظمات دولية لتقليص التباين بين المفاهيم المعتمدة من طرف كل دولة، ولتجسيد الأهمية لهذه المؤسسات تم الأخذ بعدة أشكال حسب التصنيف المعتمد. تتميز هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص من أهمها هو صغر حجمها، سهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها.

رغم التباين وعدم الاتفاق حول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن كل الباحثين في مجال المؤسسة وإدارة الأعمال اتفقوا على الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وهو ما جعل العديد من الدول والحكومات من بينها الجزائر إلى تقديم برامج وآليات لتطوير وتنمية هذا القطاع.

الفصل الثاني:

عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

ANADE دراسة حالة وكالة

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

تمهيد:

كما أشرنا سابقا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لتنمية اقتصاديات الدول والنهوض بها، نظرا للدور الجوهري الذي يلعبه هذا القطاع في الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل بالإضافة إلى قدرتها على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة.

هذا الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات جعل منها محل اهتمام من قبل جميع الدول باختلاف مستويات تقدمها. والجزائر تعتبر من بين الدول التي أولت هذا القطاع اهتماما بالغ الأهمية يتمثل في تقديم مجموعة متنوعة من البرامج والآليات من أجل دعم وتطوير هذه المؤسسات.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أحد هذه البرامج التي تسعى إلى دعم ومرافقة الشباب البطال وتمكينهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة بهدف خلق مناصب عمل دائمة للمستفيدين ولأفراد آخرين.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي بدراسة كاملة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في برج بوعريرج وتقييم عملها كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل هذا تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول خصص لتقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، أما المبحث الثاني فقد خصص لتقييم نشاط الوكالة من خلال فرعها المتواجد بولاية برج بوعريرج.

المبحث الأول: تقديم وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات من أهم البرامج التي اعتمدها الحكومة الجزائرية من دعم إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سنحاول في هذا المبحث التعريف بالوكالة وكذا الإلمام بأهدافها وصيغ الدعم المالي التي تمنحها الوكالة للشباب أصحاب المشاريع.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ومهامها

1. تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية حيث تم وضعها في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة بينما يتكفل وزير التشغيل بمتابعة نشاطات الوكالة. حيث كان اسمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وقد تم تغيير اسمها حاليا إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. حيث يستفيد الشاب صاحب المشروع خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من مجموعة من المساعدات والإعانات التي تتمثل أساسا في مساعدة مجانية (استقبال-إعلام-مرافقة-تكوين) والإعانات المالية التي تقدمها الوكالة بالإضافة إلى تسهيلات ضريبية وإعفاءات جمركية ومتابعة للمشاريع المنشئة.

تضم الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات وكذا العديد من الملاحق المتواجدة على مستوى بعض المناطق من بينهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية برج بوعرييج التي أنشأت سنة 1998 والتي تم تغيير اسمها حاليا إلى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولات عام 2020، يتواجد

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

مقرها ببلدية برج بوعرييج تقاطع الشارعين شريفي محمد وقروج يحيا ولها أربع ملاحق بكل من دائرة المنصورة الجعافرة ورأس الوادي.¹

2. الإعانات والتسهيلات التي تقدمها الوكالة:

تقدم الوكالة مجموعة متنوعة من الإعانات والمساعدات والتسهيلات للشباب البطال الذي تتوفر فيه الشروط الضرورية للاستفادة من خدمات الوكالة. تتمثل هذه الإعانات فيما يلي:

1.2. الإعانات المالية: يستفيد الشاب لإنشاء المؤسسة الخاصة به من الإعانات المالية التالية:

✓ قرض بدون فائدة يمنح من طرف الوكالة حسب مستوى التمويل.

✓ تخفيض نسبة الفائدة البنكية إلى 100%.

✓ قرض إضافي غير مكافئ عند الضرورة.

2.2. الامتيازات الجبائية: يستفيد الشاب أيضا من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتتابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.

ب- في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة ثلاث أو ست أو عشر سنوات حسب موقع النشاط.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجبائية الوحيدة IFU لمدة ثلاث أو ست أو عشر سنوات حسب موقع النشاط.

¹ وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة يمكن تمديدتها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:
 - ❖ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 70%.
 - ❖ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 50%.
 - ❖ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 25%.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إضافة إلى مهامها المحددة في قانونها الأساسي والمتمثلة أساسا في الإعلام، المرافقة، التكوين الدعم، التمويل والمتابعة فان الوكالة مكلفة أيضا ب:¹

- إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي أو الوطني.
- السهر على عصرنه عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاصطناعي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- تعمل على عصرنه ورقمنة آليات إدارة الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.

¹ وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

المطلب الثاني: أهداف الوكالة وهيكلها التنظيمي

1. أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مرافقتها للمشاريع إلى:¹

✎ تطوير أشكال التعاون مع محيط المؤسسات المصغرة.

✎ تسهيل إجراءات استحداث المؤسسات المصغرة.

✎ تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.

✎ تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة.

✎ ضمان ديمومة المؤسسات ومرافقتها.

✎ تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

✎ العمل على جعل المؤسسات المصغرة عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي.

وللاستفادة من خدمات الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يجب أن تتوفر في الشاب صاحب الفكرة ما يلي:

- أن يتراوح سن الشاب من 19 إلى 40 سنة.
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع.
- ألا يكون قد استفاد من أي دعم لإنشاء مشروع.
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد حسب قيمة المشروع.

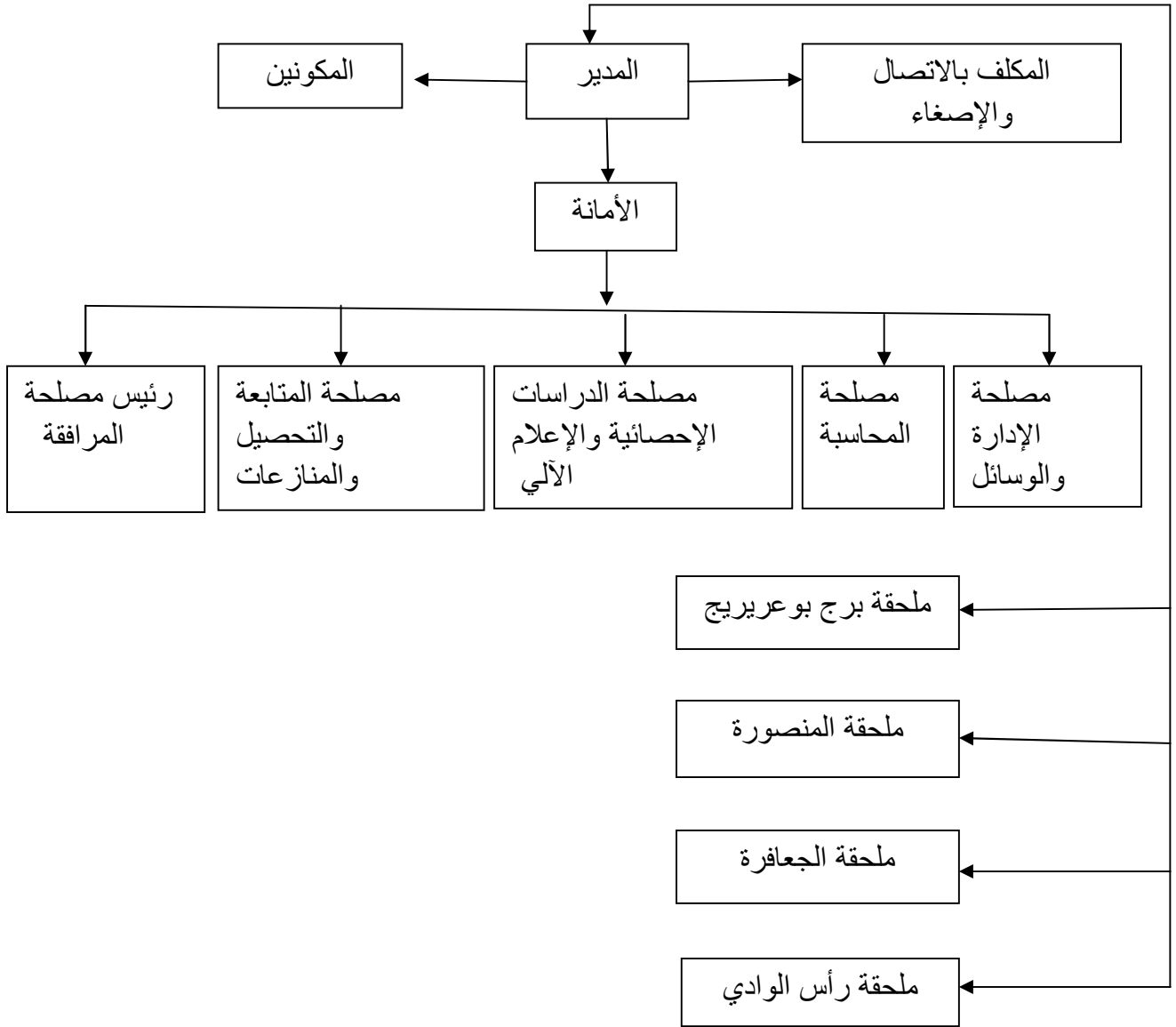
2. الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ولاية برج بوعريش

فيما يلي نستعرض الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية²

¹ وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
² من دليل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

الشكل رقم (01): مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ولاية برج بوعريريج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الوكالة.

المطلب الثالث: صيغ الدعم المالي المقدمة من طرف الوكالة

تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج والخدمات ما عدا النشاطات التجارية البحتة، مع مراعاة عامل مردودية المشروع بغلاف مالي استثماري قد يصل حتى 10 مليون دينار جزائري، عن طريق نوعين من صيغ التمويل (ثنائي وثلاثي). التمويل الثنائي يتكون فيه رأس المال من مساهمة مالية شخصية من قبل مؤسس النشاط وقرض بدون فائدة يقدم من الوكالة. أما في التمويل الثلاثي فيتكون رأس

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

المال فيه من مساهمة شخصية من قبل المؤسس والوكالة، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه.

يمكن توضيح صيغ هذا النوعين من التمويل في الجدولين التاليين:¹

الجدول رقم (02): التمويل الثلاثي في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

| التمويل الثلاثي | المساهمة الشخصية | القرض بدون فائدة | القرض البنكي |
|-------------------------------------|------------------|------------------|--------------|
| المناطق الحضرية | 15% | 15% | 70% |
| المناطق الخاصة ومناطق الهضاب العليا | 12% | 18% | 70% |
| مناطق الجنوب | 10% | 20% | 70% |
| إذا كان الشاب جامعي أو بطل | 05% | 25% | 70% |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

الجدول رقم (03): التمويل الثنائي في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

| التمويل الثنائي | المساهمة الشخصية | القرض بدون فائدة |
|--------------------------|------------------|------------------|
| كامل مناطق التراب الوطني | 50% | 50% |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

¹<http://www.ansej.org.dz>

المبحث الثاني: مساهمة الوكالة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذا المبحث نتطرق إلى دور الوكالة لدعم تنمية المقاولاتية ولاية برج بوعريريج في مرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المشاريع التي تمويلها من خلال عرض حصيلتها

المطلب الأول: مختلف المشاريع والقطاعات التي تمويلها وكالة دعم وتنمية المقاولاتية

تسعى الدولة الجزائرية إلى الإلمام بكل القطاعات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ويتمثل ذلك في دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومتابعتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف نشاطاتها واختلاف أفكار الشباب المستثمر، وفيما يلي مختلف القطاعات التي تمويلها الوكالة وإحصائيات كلية للسنوات من 1999 إلى 2020¹

1. قطاع الفلاحة والصيد البحري

يقوم قطاع الفلاحة على سياسة التدعيم الدائم للأمن الغذائي من أجل تنمية وتنوع الاقتصاد وذلك من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية وتطوير وتنمية الأقاليم الريفية، أما قطاع الصيد البحري فيقوم على تدعيم الأسماك، الحيوانات المائية، الموارد البحرية باستخدام سفن الصيد ومواد وتجهيزات الصيد وذلك من خلال إعادة تجديد السفن وتجهيزها بمحركات وحدات دعم وسائل الإنتاج (وسائل الترميم وآلات رفع الأثقال، وسائل تجفيف السفن) وحدات دعم الإنتاج (وحدات التبريد، مستودعات مبردة، وأنفاق التجميد والتحويل والتوزيع)

2. قطاع الحرفي:

يتجلى ذلك في دعم القطاع في شتى مجالاته من الحرف التقليدية والفنية (مواد غذائية، خشب طين، جلود، معادن) الحرف المتعلقة بإنتاج المواد (الكهرباء، الحديد، مواد البناء وغيرها) الحرف المتعلقة بالخدمات (تجهيزات الصناعية والكهربائية والميكانيكية، زخرفة، تزيين المباني)

¹ وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

3. قطاع الأشغال العمومية:

هو قطاع استراتيجي وحساس في التنمية الاقتصادية يتطلب بناء وصيانة الطرق والموانئ والمطارات ويهدف إلى المساهمة القوية في النمو وخلق فرص العمل بالإضافة إلى المشاركة في سياسة إعادة توزيع الدخل القومي وتوفير مختلف الخدمات العامة.

4. قطاع الري:

يتمثل في قطاع الموارد المائية وهو يعتمد على توفير معدات السقي ومعالجتها وتزويد السكنات بمياه الشروب.

5. قطاع الصناعة:

ويرتكز هذا القطاع في دعم المجال الصناعي الكهربائي والصناعة الكهرومنزلية، بناء السفن وإصلاحها، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الأغذية وصناعة الأثاث.

6. قطاع المهن الحرة:

هو قطاع ذو أعمال مختلفة بطبيعتها يركز على الاستغلال في العمل والاعتماد على العمل الذهني ورأس المال.

7. قطاع الخدمات:

يعتبر أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاد بالنظر إلى الحصة التي يستحوذ عليها في ميدان الشغل وكذا مساهمته في الإنتاج الإجمالي حيث كان يعاني الإهمال ولا يساهم في خلق الثروة من هنا سارعت الدولة الجزائرية بوضع عدة استراتيجيات للنهوض بهذا القطاع.

8. قطاع النقل:

هو أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد حيث عرف قطاع النقل بالجزائر تحولا حقيقيا حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز يجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية في التنمية الاقتصادية للبلاد.

والجدول التالي يمثل لنا إحصائيات المشاريع الممولة حسب القطاع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية برج بوعريريج لمجموع السنوات من 2010 إلى 2020.

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

الجدول رقم (4): جدول يمثل المشاريع الممولة حسب القطاع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات لولاية برج بوعرييج، لمجموع السنوات من سنة 2010-2020

| النقل | الخدمات | المهن الحرة | الصيانة | الصناعة | الأشغال العمومية والري | الحرف | الفلاحة والصيد البحري | عدد المشاريع الممولة |
|-------|---------|-------------|---------|---------|------------------------|-------|-----------------------|----------------------|
| 783 | 820 | 85 | 175 | 692 | 431 | 232 | 677 | |
| 3895 | | | | | | | | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الوكالة

مما سبق تبين لنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات تعمل بشكل كبير في دعم الشباب الجزائري من خلال مرافقتهم على إنجاز مشاريعهم وبالتالي الحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل والنهوض بالاقتصاد الوطني. حيث ان قطاع الخدمات كانت له أكبر حصة من حيث عدد المشاريع ب 820 مشروع يليه قطاع النقل ب 783 مشروع، قطاع الصناعة ب 692 مشروع، الفلاحة والصيد البحري ب 677، الأشغال العمومية والري ب 431، الحرفي 232 مشروع ويليه قطاع الصيانة ب 175 مشروع، وأخيرا قطاع المهن الحرة ب 85 مشروع.

المطلب الثاني: دراسة لحصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات لولاية برج بوعرييج

تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات على مرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات وخلق المبادرة الفردية، فمنذ بداية سنة 2010 إلى غاية 2020 قامت وكالة ولاية برج بوعرييج بمرافقة 3895 مشروع وبالاعتماد على هذه الإحصائيات ووضعها في شكل منحنيات تمت عملية التحليل والتشخيص لوضعية الوكالة اتجاه أصحاب المؤسسات.

1. المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط 2010-2020

يمثل الجدول التالي حصيلة عدد المشاريع من كل قطاع لسنة 2010 إلى سنة 2020 الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات لولاية برج بوعرييج حيث بلغ مجموعهما الكلي للسنوات المدروسة 3895 مشروع ممول بالإسقاط على ثمانية قطاعات مختلفة.

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

الجدول رقم(05):حصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع لسنة 2010 إلى سنة 2020

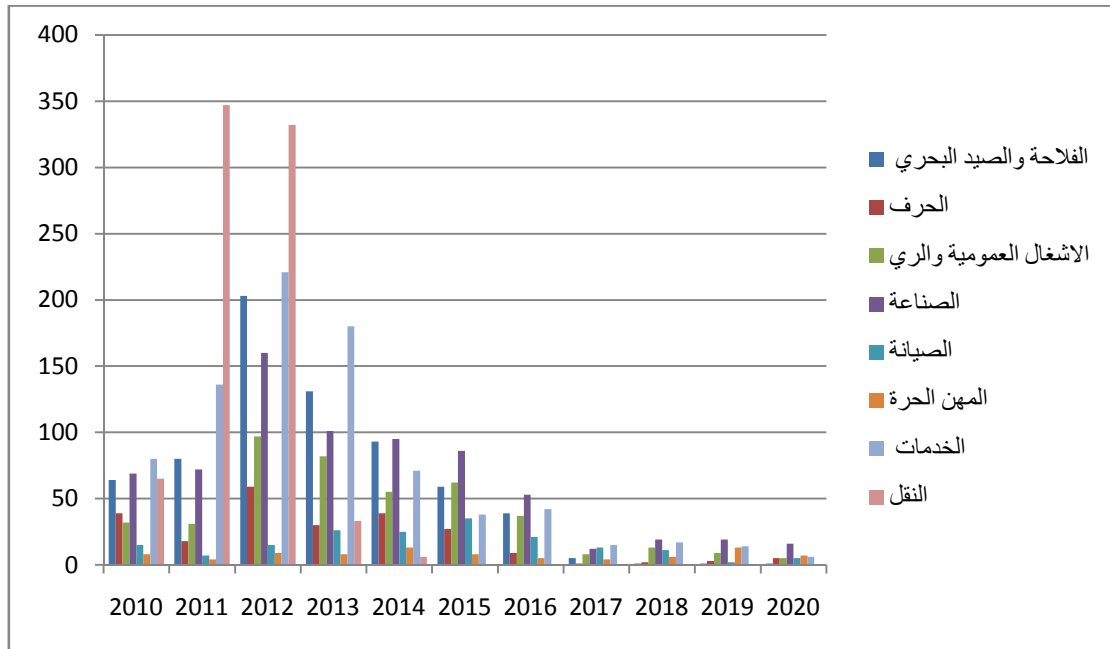
| المجموع | النقل | الخدمات | المهن الحرة | الصيانة | الصناعة | الأشغال العمومية والري | الحرف | الفلاحة والصيد البحري | |
|---------|-------|---------|-------------|---------|---------|------------------------|-------|-----------------------|---------|
| 372 | 65 | 80 | 8 | 15 | 69 | 32 | 39 | 64 | 2010 |
| 695 | 347 | 136 | 4 | 7 | 72 | 31 | 18 | 80 | 2011 |
| 1086 | 332 | 221 | 9 | 15 | 150 | 97 | 59 | 203 | 2012 |
| 591 | 33 | 180 | 8 | 26 | 101 | 82 | 30 | 131 | 2013 |
| 397 | 6 | 71 | 13 | 25 | 95 | 55 | 39 | 93 | 2014 |
| 315 | 0 | 38 | 8 | 35 | 86 | 62 | 27 | 59 | 2015 |
| 206 | 0 | 42 | 5 | 21 | 53 | 37 | 9 | 39 | 2016 |
| 58 | 0 | 15 | 4 | 13 | 12 | 8 | 1 | 5 | 2017 |
| 69 | 0 | 17 | 6 | 11 | 19 | 13 | 2 | 1 | 2018 |
| 61 | 0 | 14 | 13 | 2 | 19 | 9 | 3 | 1 | 2019 |
| 45 | 0 | 6 | 7 | 5 | 16 | 5 | 5 | 1 | 2020 |
| 3895 | 783 | 820 | 85 | 175 | 692 | 431 | 232 | 677 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الوكالة

وفيما يلي تمثيل بياني للجدول السابق

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

الشكل رقم (02): تمثيل بياني لحصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع لسنة 2010 إلى سنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

من الجدول والشكل البياني نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تمول أغلبية المشاريع المختلفة والتي بدورها تساهم في النهوض باقتصاد الدولة، حيث كان مجموع المشاريع الممولة من طرف وكالة برج بوعريرج لسنة 2010 إلى سنة 2020 قد وصلت 3895 لكن كما تشير الإحصائيات أن هناك تذبذب في عدد المشاريع الممولة من قطاع لآخر ومن سنة لأخرى ويرجع ذلك إلى رغبة الأشخاص في إقبالهم على الاستثمار في مختلف المشاريع وذلك باختلاف أفكارهم.

شهدت جل القطاعات ارتفاع وانخفاض في عدد المشاريع لإحدى عشر سنة حيث نجد قطاع الخدمات وصل إلى 80 مشروع لسنة 2010 ثم بدأ بالارتفاع لسنة 2011 ب 136 وسنة 2012 بعد ذلك كان انخفاض ملحوظ ب 38،71،180 ثم نلاحظ تذبذب في المشاريع 6،14،17،15،42 والذي وصلت عدد مشاريعه الممولة قيمة أعظمية ب 820 مشروع يليه قطاع النقل بمجموع 783 حيث بلغت 65 لسنة 2010 ثم 347 ، 6،33،332 مشاريع للسنوات 2011،2012،2013،2014 على التوالي بعد ذلك نلاحظ الحصيلة صفر لباقي السنوات وهذا راجع لتجميد الوكالة تمويلها لهذا القطاع يليه قطاع

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

الصناعة في المرتبة الثالثة ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري الأشغال العمومية والري الحرف الصيانة المهن الحرة بمجموع 85,175,232,431,677,692 مشروع على التوالي.

ان الانخفاض في عدد المشاريع في الفلاحة والصيد البحري، الحرف، الأشغال العمومية والري، الصناعة، الصيانة، المهن الحرة، الخدمات بالإضافة إلى النقل يفسر بانخفاض اسعار البترول إلى سهولة الإنشاء، عدم تطلب مستوى تأهيلي ودراسي عالي، توفير كل الدعم اللازم بالإضافة إلى كونها قطاعات مريحة لا تتطلب مجهودا كبيرا.

2. عدد المشاريع الممولة حسب البلديات :

كما وضحنا في الجدول السابق فان عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة لعشر سنوات بلغت 3895 على المستوى الكلي لولاية برج بوعرييج أما على المستوى الجزئي ل 34 بلدية فكان هناك اختلاف واضح من منطقة لأخرى في المشاريع الممولة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): حصيلة عدد المشاريع الممولة لسنة 2010 إلى 2020

| البلدية | المشاريع الممولة |
|--------------|------------------|
| عين تاغروت | 57 |
| عين تسرة | 60 |
| بليمور | 48 |
| بن داود | 22 |
| بئر قاصد علي | 56 |
| برج بوعرييج | 1588 |
| برج الغدير | 103 |
| برج زمورة | 21 |
| القلة | 68 |
| الجعافرة | 90 |
| العش | 92 |
| اليشير | 216 |
| العناصر | 71 |

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

| | |
|-------------|-------------------|
| 142 | الحمادية |
| 21 | الماين |
| 93 | المهير |
| 23 | غيلاسة |
| 10 | حرازة |
| 118 | حسناوة |
| 95 | خليل |
| 75 | القصور |
| 89 | منصورة |
| 177 | مجانة |
| 31 | أولاد براهيم |
| 88 | أولاد دحمان |
| 16 | أولاد سيدي براهيم |
| 27 | الرابطة |
| 240 | رأس الواد |
| 58 | سيدي مبارك |
| 14 | تفرق |
| 15 | تقلعيت |
| 22 | ثنية النصر |
| 15 | تاسمرت |
| 34 | تكستار |
| 3895 | المجموع |

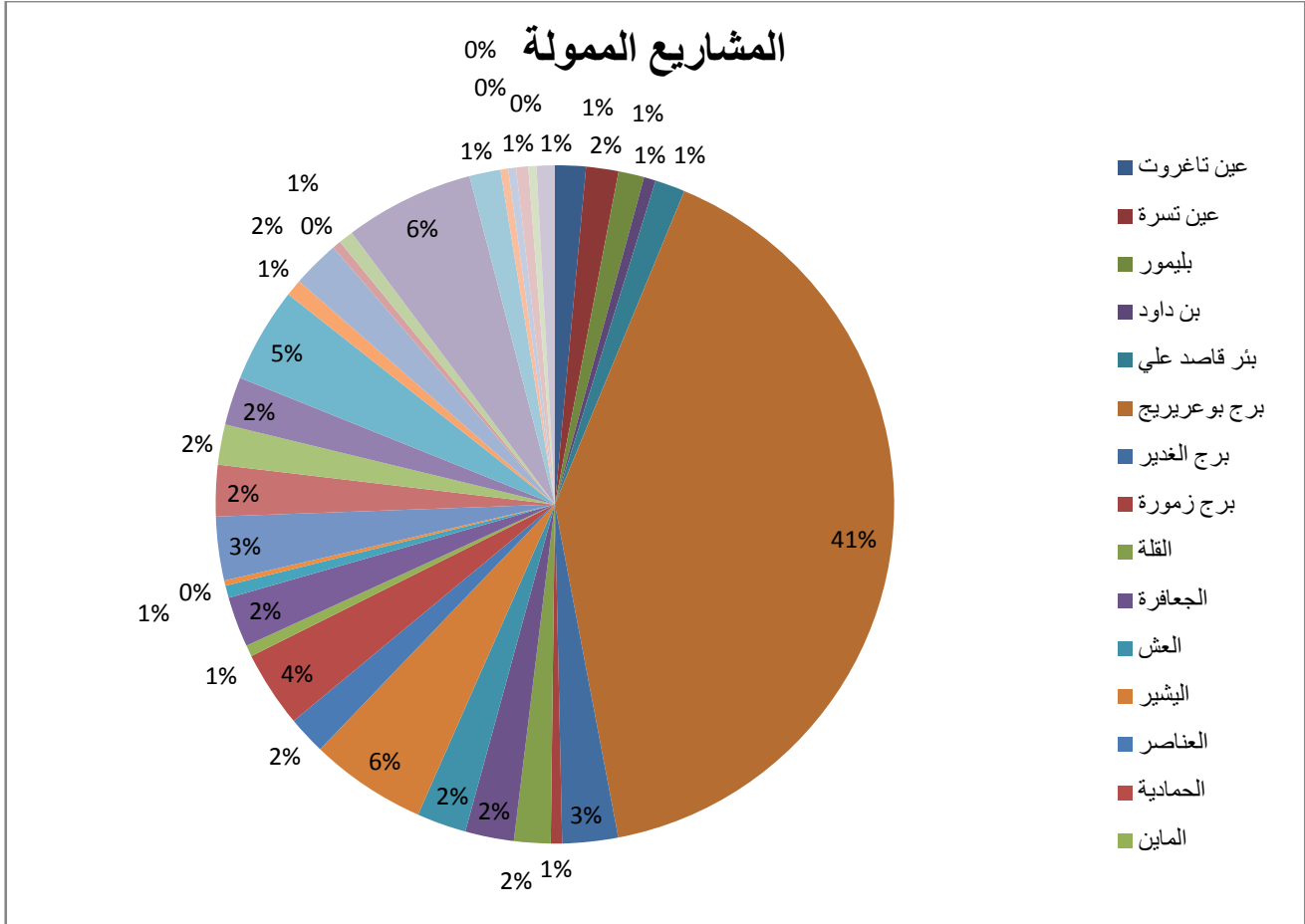
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الوكالة.

من الجدول نلاحظ ان بلدية برج بوعريريج تمثل المنطقة الأكبر من أصل 34 بلدية في عدد المشاريع الممولة ب 1588 من مجموع 3895 من السنوات 2010 إلى سنة 2020 تليها بلدية رأس الوادي وبلدية الياشير بلدية مجانة ب 177،216،240 على التوالي، في حين سجلت بلدية حرازة أدنى حد في عدد المشاريع الممولة ب 10 مشاريع وهذا راجع إلى اختلاف الكثافة السكانية واختلاف الطلب من منطقة لأخرى.

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

وفيما يلي تمثيل بياني للجدول السابق:

الشكل رقم (03): دائرة نسبية تمثل عدد المشاريع الممولة من سنة 2010 إلى سنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

3. حسب صيغ التمويل 2010-2020

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على ثلاث صيغ في تمويلها للمشاريع المختلفة لكل القطاعات التي يتبناها بدوره صاحب المشروع حيث استعملنا صيغتين حيث تتمثل في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

الجدول رقم(07): حصيلة عدد المشاريع حسب صيغة التمويل من سنة 2010 إلى سنة 2020

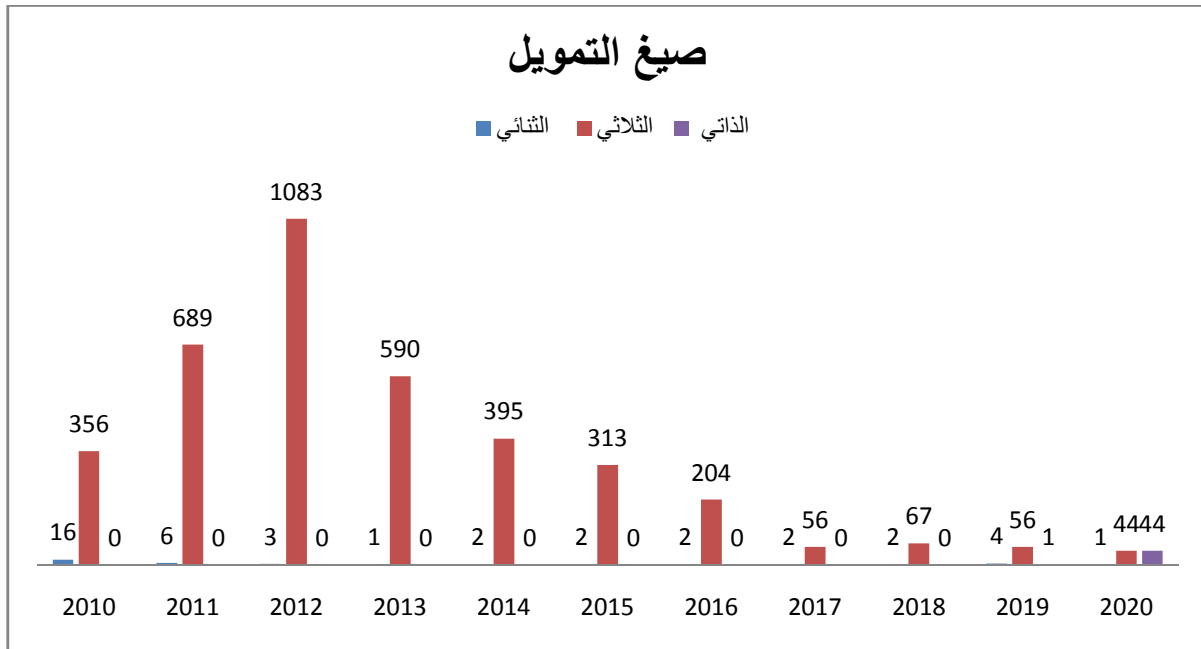
| صيغ التمويل | | | |
|-------------|---------|--------|---------|
| الثاني | الثلاثي | الذاتي | |
| 16 | 356 | 0 | 2010 |
| 6 | 689 | 0 | 2011 |
| 3 | 1083 | 0 | 2012 |
| 1 | 590 | 0 | 2013 |
| 2 | 395 | 0 | 2014 |
| 2 | 313 | 0 | 2015 |
| 2 | 204 | 0 | 2016 |
| 2 | 56 | 0 | 2017 |
| 2 | 67 | 0 | 2018 |
| 4 | 56 | 1 | 2019 |
| 1 | 44 | 0 | 2020 |
| 41 | 3853 | 1 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الوكالة.

وفيما يلي تمثيل بياني للجدول السابق:

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

الشكل رقم (04): تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل الذاتي الثنائي والثلاثي من سنة 2010-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي وصلت 3853 في عشر سنوات في حين بلغت عدد المشاريع الممولة بالتمويل الثنائي والذاتي 41 و 1 على التوالي

نجد أن طريقة التمويل الثلاثي سجلت 356 مشروع في سنة 2010 ثم بدأت بالارتفاع والانخفاض إلا إن سجلت 44 مشروع في سنة 2020، طريقة التمويل الثنائي سجلت 16 مشروع في سنة 2010 ومشروع واحد سنة 2020، أما طريقة التمويل الذاتي فلم تسجل سوى مشروع واحد طيلة عشر سنوات وكان ذلك سنة 2019.

نجد أيضا أن المشاريع الممولة بصيغة الثنائي والذاتي ضعيفة جدا مقارنة بالتمويل الثلاثي يرجع هذا إلى إقبال الشباب المستثمر على هذا النوع الأخير من التمويل من باب الضرورة وانخفاض المساهمة الشخصية للمستثمر إذ أن مساهمة الشباب المستثمر في التمويل الثنائي والذاتي تعوضها مساهمة البنك في التمويل الثلاثي رغم أن غالبية الشباب لهم الرغبة في التمويل الثنائي والذاتي تقاديا للتمويل الربوي في معاملاتهم مع البنك.

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

4. المشاريع الممولة حسب مراحل التمويل 2010-2020

من خلال دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لاحظنا أن أصحاب المشاريع يقصدونها لتمويل مشاريعهم بطريقتين مختلفتين والمتمثلة في الإنشاء والتوسعة والجدول الموالي يمثل حصيلة كل المشاريع.

الجدول رقم (08): حصيلة المشاريع الممولة حسب مراحل التمويل (إنشاء وتوسعة)

| مراحل التمويل | | |
|---------------|---------|---------|
| التوسعة | الإنشاء | |
| 6 | 372 | 2010 |
| 6 | 695 | 2011 |
| 9 | 1086 | 2012 |
| 4 | 591 | 2013 |
| 5 | 397 | 2014 |
| 0 | 315 | 2015 |
| 7 | 206 | 2016 |
| 0 | 58 | 2017 |
| 0 | 69 | 2018 |
| 0 | 61 | 2019 |
| 1 | 45 | 2020 |
| 38 | 3895 | المجموع |

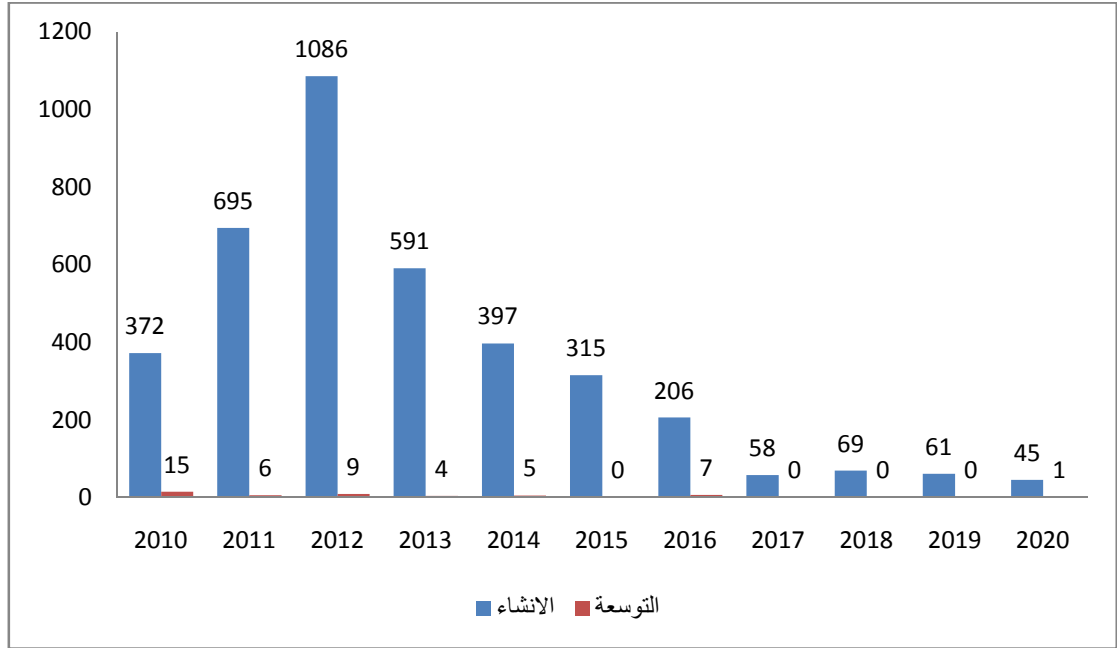
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الوكالة.

وفيما يلي تمثيل بياني للجدول السابق:

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

الشكل رقم (05): تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب مراحل التمويل من

سنة 2010-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ ان عدد المشاريع في السنوات من 2010 إلى 2020 في مرحلة الإنشاء تمثل 3853 من أصل، 3895 حيث تشير الإحصائيات إلى أعلى عدد المشاريع سنة 2012 ب 1083 وأدناها ب 44 سنة 2020 في حين تمثل 33 مشروع في مرحلة التوسعة وهذا الاختلاف واضح بينهما حيث سجلت أكبر عدد ب 9 مشاريع لسنة 2012.

يرجع هذا الاختلاف إلى أن الشباب المستثمر لا يملك مشاريع مصغرة لتوسيعها وتطويرها وإنما يعتمد على وكالة الدعم وتشغيل الشباب في إنشاء مشروعها ومرافقته من نقطة الانطلاق.

5. المشاريع الممولة حسب الجنس 2010-2020

في دراستنا لدور وكالة دعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج وجدنا أن الشباب الذين يقصدون الوكالة لتمويل مشاريعهم اغلبهم من جنس الذكور مقارنة بالإناث وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

الجدول رقم (09): حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2010-2020

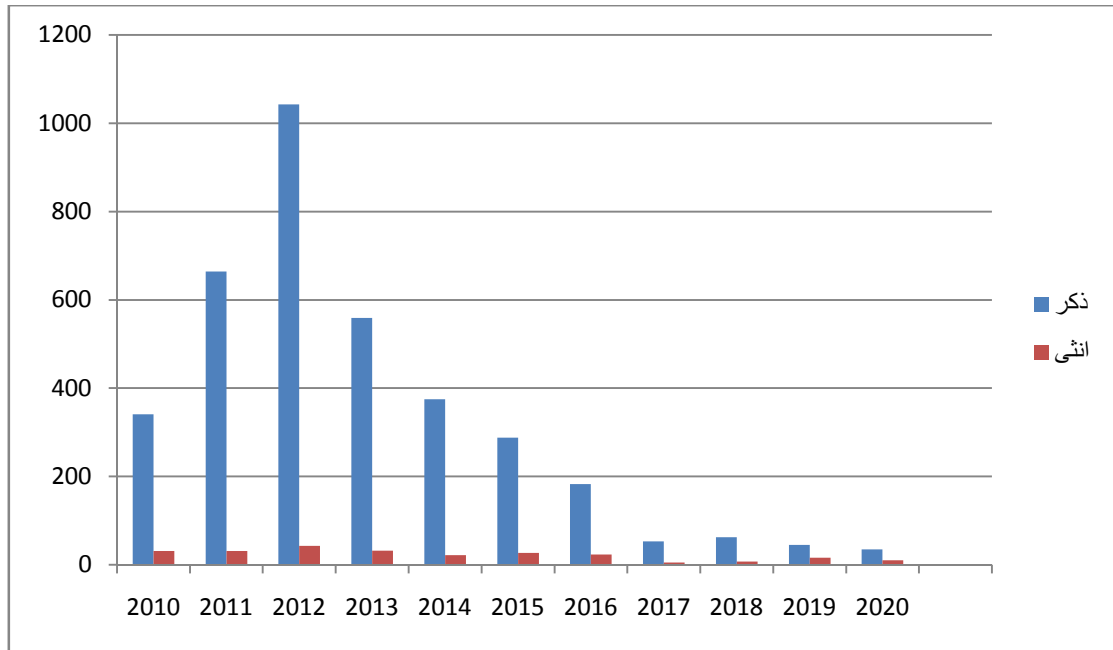
| الجنس | | |
|-------|------|---------|
| اناث | ذكور | |
| 31 | 341 | 2010 |
| 31 | 664 | 2011 |
| 43 | 1043 | 2012 |
| 32 | 559 | 2013 |
| 22 | 375 | 2014 |
| 27 | 288 | 2015 |
| 23 | 183 | 2016 |
| 5 | 53 | 2017 |
| 7 | 62 | 2018 |
| 16 | 45 | 2019 |
| 10 | 35 | 2020 |
| 247 | 3648 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الوكالة.

وفيما يلي تمثيل بياني للجدول السابق:

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

الشكل رقم (06): تمثّل بياني لحصيلة المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2010 إلى سنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09

منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2020 قامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتمويل ومرافقة 3648 مشروع لجنس الذكور من أصل 3895 مقابل 247 مشروع لجنس الإناث.

نلاحظ انه في سنة 2010 سجلت 341 مشروع لجنس الذكور أما في سنة 2012 قد سجلت أعلى عدد ب 1043 مشروع فيما سجلت أدها سنة 2020 ب 35 مشروع.

من الملاحظ أيضا في جنس الإناث نجد 31 مشروع لسنة 2010 و 10 مشروع لسنة 2020 فيما سجلت أعلى عدد للمشاريع وأدها سنة 2012 و 2017 ب 43 و 5 على التوالي.

إن الاختلاف الواضح بين الشباب المستثمر من جنس الإناث و جنس الذكور راجع إلى طبيعة المعيشة والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع نقص ثقافة المرأة وخوفها من التعامل مع البنوك والهيئات الإدارية بالإضافة إلى نقص التوعية والتوجيه مقارنة مع الذكور.

الفصل الثاني: دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANADE

خلاصة:

من خلال دراستنا للجانب التطبيقي والذي تم فيه إسقاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كمحل للدراسة بولاية برج بوعرييج، يمكننا القول أن الوكالة تعتبر من انجح الآليات التي استحدثت من طرف السلطات العمومية بهدف دعم ومراقبة الشباب حاملي المشاريع طيلة مسيرتهم لخلق مؤسساتهم الخاصة، وهذا بالنظر إلى الإقبال الكبير والمتزايد لهؤلاء عليها كي تكون مصدرا لتمويل مشروعاتهم بالنظر إلى كل ما توفره من عروض وتسهيلات تراعي الظروف المادية لكل واحد منهم. فهي تعرض التمويل الثنائي للأشخاص القادرين على توفير مساهمات شخصية معتبرة، والتمويل الثلاثي الموجه للفئات غير قادرة على توفير هذه المساهمة، كما أنها تمكنهم من الاستفادة من مزايا جبائية تخفف عليهم الأعباء المالية المصاحبة لمشروعاتهم، كما قامت بعدة مجهودات بهدف ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محليا كما لاحظنا أن هذه المؤسسات تتوزع على عدة قطاعات وخاصة الخدمات وذلك لمنحهم العديد من الامتيازات مالية وغير مالية بصيغها المختلفة الثنائي والثلاثي ومن ثم توفير مناصب شغل وبالتالي مساهمتها في التخفيض من حدة البطالة. حيث أن قطاع الخدمات استحوذ على الحصة الأكبر مقارنة مع قطاع الصناعة نظرا لمساهمته المهمة في الإنتاج الإجمالي، حيث تسعى المؤسسات إلى تهيئة المناخ المناسب الذي يساعد على تطور ونمو هذا القطاع كالنقل والتجارة نظرا لكثرة وتنافس العديد منها على تقديم الخدمات لمختلف الزبائن قصد تحقيق الأرباح وضمان الاستمرارية والنمو.

أما بالنسبة للجنس هناك عزوف كبير بالنسبة للإناث وهذا يعود إلى عدة أسباب من بينها الخوف من فشل المشروع، كما أن معظم الإناث تبحث عن منصب شغل لا عن إنشاء مؤسسة، الخوف من عدم القدرة على تسيير المؤسسة، كما يعود عزوف الشباب الجامعي عن إنشاء المشاريع إلى نقص الخبرة والتكوين.

حيث أظهرت النتائج المساهمة الفعلية لهذه الوكالة خلال فترة الدراسة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة التي تناولت آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطرقنا إلى أهم خصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات مع ذكر أهم العوائق والمشاكل التي تواجهها بالإضافة إلى الهيئات والبرامج التي انتهجتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع والذي له دور في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الدعم لحاملي المشاريع ومساعدتهم في خلق مؤسساتهم الخاصة ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا التطبيقية أحد أهم هيئات الدعم المالي وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE ببرج بوعريريج حيث تطرقنا إلى الإجراءات والشروط الواجب توفرها في الشباب للاستفادة من التمويل بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة من طرف وكالة برج بوعريريج.

1. اختبار الفرضيات

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة بجميع جوانبه يمكننا اختبار فرضياته كما يلي:

الفرضية الأولى:

تتفق معظم الدول والهيئات على الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات خاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث لها مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق تطور المجتمع المحلي.

الفرضية الثانية:

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة تطورات حيث أصدرت العديد من القوانين عبر السنوات وقامت بإنشاء العديد من الهيئات ومختلف الوكالات والصناديق حيث تعددت واختلقت آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل الذاتي والأموال الخاصة الشخصية عن طريق هياكل الدعم والمؤسسات المالية لان عملية التمويل تتم بثلاث طرق على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات من التمويل الذاتي الثنائي والثلاثي وهذا ما أثبتته صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي من خلال رفع القيمة المضافة وهذا من خلال المشاريع الاستثمارية حيث تعتبر مصدرا لتنمية الدخل ونجد ان هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في احتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ مما يترتب عليه من أفات اجتماعية وهذا من خلال استحداث فرص العمل وهذا ما أثبتته صحة الفرضية الثالثة

2. النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- بالرغم من الاختلافات وتباين المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات في إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق على أهمية هذا القطاع والدور الاقتصادي الذي تؤديه في جميع المجالات
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أحد أهم الآليات التي استحدثتها الدولة من اجل دعم الشباب ماليا لإنشاء مؤسساتهم الخاصة
- تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المزايا ما يجعل الاعتماد عليها الخيار الأفضل لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية
- تقدم الوكالة صيغ التمويل متعددة منها التمويل الثنائي والثلاثي كما يستفيد الشباب المستثمر في إطار الوكالة على إعفاءات جبائية وهذا يمنح لهم الاختيار والمفاضلة بين التمويل المناسب لمشاريعهم الاستثمارية
- استطاعت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة امتصاص جزء من البطالة وهذه نتيجة إيجابية من الحد من البطالة

الاقتراحات

من خلال ما جاء في هذه الدراسة وبناءً على النتائج العامة والمتوصل إليها يمكننا تقديم بعض من الاقتراحات التي تتماشى مع ما توصل إليه في هذه الدراسة:

- العمل على تكثيف الأيام الإعلامية والتحسيسية وتقديم الإرشادات والنصائح للشباب الراغب في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الفضاءات العلمية (الجامعات مراكز التكوين).
- العمل على زرع الثقة بين المستفيدين والمحصلين على القروض.
- إعطاء استقلالية أكثر للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال وضعه تحت إدارة رجال أكفاء مما يساهم في رسم صورة ذهنية جيدة للمواطنين مما يؤثر على زيادة التمويل.
- توجيه الشباب نحو المشاريع حديثة النشأة بمختلف القطاعات حسب خصوصية المشروع المستوى التعليمي والدراسي المؤهلات المنطقة وحاجيات التنمية فيها.
- القيام ببرامج تكوينية نوعية لتكوين الشباب أصحاب المشاريع.

أفاق الدراسة

نظرا للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في التشغيلات و في دفع عجلة الاقتصاد نحو النمو ونظرا للسياسات المعتمدة من طرف الدولة من اجل ترقية هذا القطاع إلى انه يبقى المجال مفتوح للقيام ببحوث ودراسات أكثر منها:

- دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- أفاق الاستثمار المحلي المستحدث في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. غربي حمزة، براق محمد، نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، السداسي الثاني، 2018.

ثانياً: المجلات العلمية

2. الطيب داودي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الواقع والمعوقات"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011.

3. عمار زودة حمزة بوكفة، "حاضرات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي الجزائر العدد الثاني ديسمبر 2014.

ثالثاً: الأطروحات

4. بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - 2012-2013.

5. بن قصير إيمان، مساهمة اليقظة الاستراتيجية في تبني التسويق لأبتكاري داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015-2016.

6. بهار لويزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة قطاع السياحي في الفترة 2005-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018.

7. زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي - أم البواقي - 2011-2012.

8. سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016.

قائمة المراجع

9. سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2013-2014.
10. عطا الله ياسين، آليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019.
11. فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018.
12. فاطمة الزهراء عايب، حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018-2019.
13. قروش عيسى، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.
14. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004.
15. مزهود هشام، إدارة التكاليف داخل المؤسسة الصناعية والمتوسطة في ظل تبني مدخل إعادة الهندسة حالة مؤسسات بالمناطق الصناعية لولاية سطيف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018-2019.
16. موسى بن بار، تأثير تكنولوجيا المعلومات على استراتيجيات المزيج التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية لولاية برج بوعريش، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016.

قائمة المراجع

17. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017.

ثالثا:المذكرات

18. بن عاشور ليلي،محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة دراسة ميدانية الجزائر العاصمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

19. بوالبردة نهلة،الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

20. بوزورين فيروز، دور إدارة الحياة الوظيفية في تحفيز العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.

21. دراف محمد، آليات وهيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.

22. رقيق بشرى، دور هيئات الدعم المالي في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب بالمسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.

23. سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر واقعه وأهميته وشروط تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2005-2006.

24. سماح أسماء، دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم تسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015.

قائمة المراجع

25. سمية قندير، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.
26. شالة وسيلة، لقرع ياسمين، دور التحفيز الجبائي في دعم المؤسسات المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة بوكالتي ANSEJ-ANDI برج بوعرييج، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج -2018-2017.
27. فادية بن بلقاسم، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة الحقوق تخصص قانون الأعمال، 2013-2014.
28. لو كادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة تيزي وزو، 2012.
29. مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
30. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط، حالة ولاية تبسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف، 2008-2011.
31. يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لامتناس البطالة دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012.

رابعا: الملتقيات

32. بن حسان حكيم، سعدي فيصل، تبرورت علال، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالاستدامة البيئية الاجتماعية، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 6-7 ديسمبر 2017.
33. حوحو فطوم، عيساوي سهام، ومان رفيعة، هياكل دعم وتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ديسمبر 2017.
34. رحمة بلهادف، أهمية تفعيل نظام الاستعلام الانتمائي في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة حول علاقة الاستثمار بتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير قدر مناسب من المعلومات المالية والمحاسبية، جامعة مستغانم.

قائمة المراجع

35. لخضر محمد عبد القادر عيسى، عائشة محمد الحسن العربي، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة دولة الجزائر، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصراتة 21 سبتمبر 2019.**
خامسا: المراجع الإلكترونية
36. [.http://www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz)

ملخص:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في اقتصاديات الدول لمساهمتها في توفير مناصب شغل وتحقيق التنمية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدة للقيام بهذا القطاع وتوفير البيئة الملائمة له باستحداث آليات وهياكل متعددة مهمتها الأساسية دعم وتمويل هذه المؤسسات من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .

ومن خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والدور الذي تلعبه في مرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستعرضين أهم الإحصائيات الحديثة لووكالة برج بوعرييج _ الجزائر وتحليلها وقد تم التوصل إلى أن الوكالة تساهم بشكل كبير في دعم وتمويل هذا القطاع مع العمل الدائم على مرافقة أصحاب المشاريع وبالتالي خلق مناصب شغل مستحدثة.

الكلمات المفتاحية:الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

SUMMARY

Small and medium enterprises play an active role in the economies of countries for their contribution to providing jobs and achieving economic development

Algeria, like other countries, has striven to carry out this sector and provide the appropriate environment for it by creating multiple mechanisms and structures whose main task is to support and finance these institutions, including the National Agency for entrepreneurship support and development.

Through this study, the National Agency for entrepreneurship support and development and the role it plays in accompanying small and medium enterprises were highlighted, reviewing and analyzing the most recent statistics of the Bordj Bou Arreridj Agency - Algeria. It was concluded that the Agency contributes significantly to supporting and financing this sector with permanent work on accompanying Entrepreneurs thus create new jobs.

Keywords: National entrepreneurship support and development , Small and Medium Enterprises